بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 01 أبريل 2016

معاداة حزب التحرير للوطنية والانتقال الديمقراطي بتونس:

المظاهر والخلفيات (2011-2015)

عبد المجيد الجمل
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

الملخص:

عرف المشهد السياسي بتونس منذ 2010 إلى اليوم، العديد من التحولات المتسارعة، فبعدما كانت البلاد ترزح تحت هيمنة حزب واحد حكم البلاد مدّة دامت أكثر من خمسين سنة بالرغم من وجود معارضة شكلية منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، فإنّ الواقع السياسي شهد بين 2010 و2015، تحوّلاً سياسيًا جذريًا برز من خلال ظهور أكثر من خمسين حزبًا، ذات مرجعيات إيديولوجية متنوّعة. ومن بينها حزب التحرير فرع تونس، الذي يعود ظهوره إلى فترة الثمانينات من القرن العشرين.

أما نشاطه القانوني فبدأ في شهر جوان 2012 أثناء حكومة النهضة الأولى بتونس، بقيادة السيّد حمادي الجبالي (ديسمبر -2011 مارس 2013). وذلك بالرغم من معاداة حزب التحرير لأسس الدولة الحديثة بتونس ومن بينها «الوطنية».

لقد بيّنا في هذا العمل، مشروع هذا الحزب في تونس، الذي يهدف أساسًا إلى جعل البلاد التونسية منطقة ارتكاز لإعادة بعث الخلافة، نظرًا لتوفر مناخ ديمقراطي. وبيّنا أيضًا أنّ من بين أهدافه كما أعلنها في دستور الخلافة، إلغاء الديمقراطية وإرساء نظام «تيوقراطي»، حيث أعلن بكل وضوح أنّ الأحزاب، الليبرالية، القومية واليسارية، وكذلك منظّمات المجتمع المدني مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، ليس لها الحق في النشاط عند إقامة نظام الخلافة لأنّ أسسها غير دينية. وذهب إلى أكثر من ذلك، من خلال دعوته على لسان ناطقه الرسمي بتونس اليساريين إلى التوبة قبل فوات الأوان.

أما في القسم الثاني من العمل، فقد تعرّضتُ إلى مظاهر معاداته للدولة الوطنية وللانتقال الديمقراطي.

فبالنسبة إلى مسألة الوطنية برزت معاداة حزب التحرير للوطنية على عدة مستويات، من بينها اعتباره لهذه الرابطة «فاسدة»، والترويج أيضًا للكثير من المغالطات من بينها أنّ الراية التونسية وكذلك رايات مختلف الدول العربية والإسلامية، رايات «سايكس بيكو» ومن مات من أجلها مات «ميتة جاهلية». ويعتبر الترويج لهذه التوجهات مقدّمة لتفكيك الدولة الوطنية بتونس ومختلف الدول العربية والإسلامية، لأنّ الجندي، أو الضابط، الذي يموت حاليًا في مقاومته للإرهاب، يموت من أجل الراية بتونس أو بأيّ دولة عربية أخرى. وضرب الرايات الوطنية مقدّمة لتفكيك الجيوش والأوطان.

إنّ فرع تونس لحزب التحرير، أعلن بكل وضوح رفضه الانتقالَ الديمقراطي، حيث قاطع انتخابات 2010 و2014. واعتبر أيضًا الديمقراطية بتونس كفرًا. وبرزت أيضًا معاداته للانتقال الديمقراطي من خلال مناهضته لدستور 2014، الذي اعتبره دستور كفر ونظّم العديد من المظاهرات بالتنسيق مع بقية الأحزاب السلفية لتطبيق الشريعة وإسقاط الدستور. وتجلّت هذه المعاداة أيضًا من خلال عدم اعترافه بنتائج انتخابات 2014 والدعوة للثورة من جديد لإسقاط العلمانيين وإرساء نظام الخلافة بتونس.

أما بالنسبة إلى آليّات التغيير، فإنّ فرع تونس لحزب التحرير يعتمد وسائل عديدة للتغيير مثل الدعاية لخلق رأي عام مساند له، ومثل التكفير، وأيضًا الدعوة للانقلابات العسكرية في إطار ما يسميه طلب «النصرة». ولقد ارتبطت مواقفه بالأسس الفكرية للتنظيم العالمي لحزب التحرير وبالخصوص بأفكار تقي الدين النبهاني، الذي يعتبر أن لا حاكمية إلا لله وأنّ الإيمان بفكرة الخلافة من أبرز أسس الإيمان، على الرغم من كون هذه التجربة تاريخيًا لم تكن مقدّسة وتخللتها العديد من الأخطاء. والدليل على ذلك أنّ التجربة الأولى للخلافة بيّنت أنّ ثلاثة خلفاء من أربعة، تمّ قتلهم بطريقة فظيعة خاصّة الخليفة الثالث عثمان بن عفان. والشيء نفسه بالنسبة إلى بقية تجارب الخلافة الأخرى.

إجمالاً، يعتبر حزب التحرير بتونس والأحزاب السلفية بتونس والوطن العربي، أحد العوائق الأساسية لتحقيق انتقال ديمقراطي، على غرار ما وقع بأوروبا الشرقية والعديد من البلدان الأخرى مثل البرتغال وإسبانيا، لأنّ أحزاب الإسلام السياسي تحاول استغلال الحرية والديمقراطية لإرساء نظام تيوقراطي يلغيها لاحقًا، مستغلّة الأزمة الشاملة التي تعيشها تونس اقتصاديًا، اجتماعيًا وسياسيًا.

تميز المشهد السياسي بتونس منذ جانفي 2011 إلى اليوم، بتنوع مكوناته، فإلى جانب الأحزاب الليبرالية واليسارية، توجد أيضًا أحزاب الإسلام السياسي ومن أبرزها حركة النهضة. وحزب التحرير، أبرز منافسيها[1].

إنّ هذا «الفرع» بتونس، تعود جذوره الأولى إلى فترة الثمانينات من القرن العشرين، حيث كان يعمل بصفة سرية وتعرض للعديد من المحاكمات، خاصة بعد اكتشاف تسربه إلى المؤسسة العسكرية.

تحصل هذا «الفرع» على الترخيص القانوني للنشاط في 17 جوان 2012 أثناء حكومة النهضة الأولى بتونس بقيادة حمادي الجبالي (ديسمبر -2011مارس 2013)[2]. وذلك على الرغم من المناهضة الصريحة لفرع تونس لحزب التحرير لمسار الانتقال الديمقراطي، من خلال **معاداته للدولة المدنية، للديمقراطية، للنظام الجمهوري، وللوطنية التونسية** وكل ما يرمز إليها مثل الراية التي استشهد من أجلها الآلاف من التونسيين ضد الاستعمار الفرنسي بين 1881 و1961، [3]حيث أعلن عبد المجيد الحبيبي أحد قيادات فرع تونس في نوفمبر 2011 بقناة التونسية «علم تونس خرقة لا أحترمها، تذكرني بالاستعمار، بسايكس بيكو ونفس الشيء بالنسبة لعلم الجزائر، المغرب ....»[4]

أما معاداته للانتقال الديمقراطي بتونس فبرزت من خلال مقاطعته لانتخابات 2011 و2014، ورفضه **للمجلس التأسيسي، ولدستور جوان** 2014، الذي اعتبره «دستورًا علمانيًّا كافرًا»[5]. **ورفضه أيضًا للمجتمع المدني بكل مكوناته**، بل ذهب إلى أكثر من ذلك من خلال تبشيره بحل كل أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني المبنية على أسس غير دينية. وبرزت أيضًا معاداته للانتقال الديمقراطي بتونس من خلال رفضه لنتائج انتخابات 2014. ودعوته للثورة من جديد لإسقاط العلمانيين وإرساء نظام الخلافة.

---

1 لا نملك معطيات كافية حول الحجم الحقيقي لهذا الحزب، لكن حسب ما يبدو فإنه يملك آلاف المنخرطين. وتأكد ذلك من خلال الاجتماع الذي نظّمه يوم 15 جوان 2015، بمناسبة انعقاد مؤتمره الرابع بقصر القبة بالمنزه، حيث قدر عدد الحاضرين حسب قادة الحزب بحوالي عشرة آلاف شخص. وحسب العديد من الصحف الأخرى تراوح العدد بين أربعة آلاف وسبعة آلاف شخص.

2 **حكومة النهضة الأولى**: أفرزتها انتخابات 23أكتوبر 2011، التي فازت فيها حركة النهضة ب 89 مقعدًا من مجموع 217. وشكلت ما سمي الترويكا، مع كل من حزب المؤتمر من أجل الجمهورية صاحب المرتبة الثانية والتكتل الديمقراطي صاحب المرتبة الثالثة. أما رئاسة الجمهورية فقد منحتها النهضة للسيد منصف المرزوقي، الذي كلف حمادي الجبالي بتشكيل حكومة، بدأت عملها يوم 24 ديسمبر 2011 وسقطت يوم 13 مارس 2013

3 سقط آلاف الشهداء للدفاع عن الراية التونسية بين 1881 و1961، فمثلاً في جويلية 1961، سقط بأمر من شارل ديغول ونتيجة للقصف الفرنسي أكثر من 4000 شهيد في أربعة أيام فقط

4 لقاء خاص بقناة التونسية في نوفمبر:2011: يمكن الرجوع على الموقع التالي: mise en ligne18 ? **www.youtube.com/watch,v** nov2011

5 **تشاني دايلي** 25-01-2014

ويعتمد هذا الحزب على العديد من الوسائل لإرساء منطقة «ارتكاز» بتونس أو كامل شمال إفريقيا لإعادة نظام الخلافة. ومن بينها الدعاية و**الدعوة للانقلابات العسكرية فيما يسميه** طلب «**النصرة من أهل القوة**». وهي آلية مركزية من آليات التغيير.

أما الخلفيات، المفسرة لمعاداته للانتقال الديمقراطي فهي مرتبطة بالأسس الفكرية التكفيرية، التي تبرز على عدة مستويات من بينها اعتباره تونس «**دار كفر**» والشيء نفسه بالنسبة إلى مصر، والجزائر، والمغرب وأغلب الدول العربية[6]. وبشر في هذا السياق التونسيين بإقامة، نظام الخلافة «سلمًا أو حربًا»[7]. وساهمت معاداة فرع «حزب التحرير» بتونس للدستور ومسار الانتقال الديمقراطي في توتر علاقته بحركة النهضة، حيث اعتبره السيد راشد الغنوشي «حزبًا مشبوهًا ومعاديًا للإسلام المعتدل» بعدما منحه سابقًا تأشيرة النشاط القانوني. أما الحكومة التونسية المنبثقة عن انتخابات 2014، فقد هددته بحل الحزب، إذا لم يلتزم بقانون الأحزاب.

وفي هذا السياق سنحاول بالاعتماد على مصادر هذا الفرع وكذلك مصادر التنظيم العالمي التعرض إلى الإشكاليات التالية:

- **نشأة حزب التحرير، برنامجه ومظاهر معاداته للوطنية التونسية**

- **مظاهر معاداة حزب التحرير للانتقال الديمقراطي وخلفياته**

I) حزب التحرير بتونس: التأسيس والعمل على تقويض «الأمة التونسية» l'Etat nation

1) التعريف بحزب التحرير بتونس

فرع لتنظيم عالمي اسمه «حزب التحرير»، نشأ سنة 1953 في القدس على يد القاضي تقي الدين النبهاني[8]. **تأسس فرع تونس في بداية الثمانينات من القرن العشرين** على يد الداعية محمد فاضل شطارة الذي انخرط في التنظيم العالمي لحزب التحرير بكولونيا بألمانيا. تم عقد الاجتماع التأسيسي لفرع تونس في

6 مما يذكره فرع تونس لحزب التحرير، بموقعه الرسمي "أما واقع البلاد الإسلامية ومنها العربية فإنّه تحكم جميعها وللأسف بأنظمة الكفر وأحكامه ....أما واقع الدار التي يعيش فيها المسلمون اليوم، في جميع أنحاء المعمورة، فهو واقع دار الكفر"

يمكن الرجوع حول هذه المسألة إلى: **منهج حزب التحرير في التغيير (نسخة معتمدة)**، دار الأمة للطباعة والنشر، ص.ب 135190، بيروت لبنان، كانون الأول 1989، طبعة ثانية، تشرين الأول 2009، ص ص 3-4

7 **جريدة الشروق التونسية** 25 يونيو 2012

8 **تقي الدين النبهاني**، من مواليد 1914، بقرية أجزم بحيفا في فلسطين، درس في الأزهر. وعمل في القضاء وكان من مهندسي فكر التنظيم العالمي حزب التحرير ومبادئه. ومن أبرز كتاباته، نظام الإسلام، النظام الاقتصادي ومقدمة الدستور

جانفي 1983. وانتخب محمد الجربي، رئيسًا له. ومن أهم قياداته حاليًا بتونس السيد عبد الرؤوف العامري رئيس المكتب السياسي لفرع تونس. والسيد رضا بلحاج الناطق الرسمي باسم هذا الفرع.

حصل فرع تونس على رخصة النشاط العلني يوم 17 جوان 2012. وكان ذلك أثناء حكومة الترويكا بتونس بقيادة حمادي الجبالي (ديسمبر 2011– مارس 2013) بالرغم من كون هذا الفرع بتونس أعلن بكل وضوح **معاداته للنظام الجمهوري، وللدولة الوطنية، والديمقراطية والمدنية.**

وحسب ما يبدو فإنّ حكومة الترويكا [9] بقيادة رئيسها حمادي الجبالي منحت هذا الحزب التأشيرة في إطار دعم ما سمي في تلك الفترة «الجبهة الإسلامية المعادية للعلمانية» والهادفة إلى تركيز الشريعة ودولة الخلافة. ومما يؤكد ذلك إعلان السيد راشد الغنوشي في أفريل 2011 أنّ الاختلافات محدودة بين حركة النهضة وحزب التحرير. ومما قاله: «حزب التحرير من الأحزاب الإسلامية، نلتقي معه في بعض النقاط ونختلف في نقاط أخرى، نلتقي في مسألة الشريعة، يجمعنا الإسلام. ونختلف في مسألة الخلافة لأنّه أمر بعيد المنال..»[10]. ولا ننسى في تلك الفترة تبشير السيد حمادي الجبالي بالخلافة السادسة. ومما قاله «يا إخواني أنتم اليوم أمام لحظة ربانية في دورة حضارية جديدة، فإن شاء الله في الخلافة الراشدة السادسة»[11]. ولقد أشاد الناطق الرسمي لحزب التحرير بهذا الموقف [12].

إنّ هذه المعطيات، تؤكد أن كلاً من حزب التحرير والنهضة وبقية أحزاب الإسلام السياسي بتونس **تتقاطع، في عدة مجالات مثل الشريعة، حاكمية الله،** معاداة الوطنية التونسية لكنها تختلف حول التكتيك الذي يجب اتباعه للوصول إلى أهدافها.

إنّ منح حركة النهضة بتونس ترخيصًا للنشاط العلني، لحزب يعتبر «الديمقراطية كفرًا»[13]، أثار العديد من الانتقادات داخليًا وخارجيًا. ومن المفارقات، أنّ مطلب الحصول على التأشيرة الذي قدّمه هذا الحزب لحكومة النهضة الأولى وحلفائها العلمانيين، احتوى على دستور «الخلافة»، المعادي تمامًا للديمقراطية. وممّا ذكره فرع تونس حول هذه المسألة «يعد مشروع دستور دولة الخلافة من ضمن الملف الذي قدمه حزب التحرير للحكومة. ولكل ذلك فإنّ عبارة الخلافة وراية رسول الله صلى الله عليه وسلم ولواء الجهاد وجميع المصطلحات الإسلامية التي تنغص معيشة بني علمان موجودة بالرائد الرسمي التونسي وفي مكاتب

---

9 تسمية أطلقت على الثلاثي الذي حكم تونس، بعد انتخابات أكتوبر 2011 والتي فازت فيها النهضة بأغلب المقاعد. وشاركها في الحكم حزب التكتل من أجل العمل والحريات، بقيادة السيد مصطفى بن جعفر، المحسوب على اليسار المعتدل. أما الطرف الثالث فهو حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، بقيادة السيد منصف المرزوقي، الذي منحته حركة النهضة رئاسة الجمهورية.

10 **جريدة الفجر** (الناطق الرسمي باسم حركة النهضة)16 أفريل 2011

11 **جريدة المغرب 27** نوفمبر 2011

12 **المصدر** السابق **نفسه**

13 جريدة **التحرير** 13 جويلية 2015

الحكومة ولم يُخْفِهَا»[14]. وحسب تقديري فإنّ منح حركة حقّ النشاط لحزب التحرير بتونس يفسّر بالعوامل التالية:

- وجود العديد من التقاطعات بين حزبي النهضة والتحرير، أعلن عنها السيد راشد الغنوشي، بكل وضوح[15].

- القسم المحافظ بحركة النهضة ومن بينهم السيد حمادي الجبالي، الحبيب اللوز، الصادق شورو، وقسم كبير من القواعد التي لا تعرف حاليًا الاختلافات النظرية للنهضة مع حزب التحرير بل تعتبر هذا التنظيم حليفهم في مواجهة العلمانيين من ليبراليين ويساريين.

- وجود حزب التحرير في العلن تستفيد منه النهضة، لأنّها تعرف أنّ الرأي العام بتونس، في أغلبه مناهض للتطرف، والمقارنة بين التنظيمين تجعل جزءًا من التونسيين ينضمّ إلى حزب النهضة.

وكانت حركة النهضة تريد أيضًا الظهور بمظهر الحزب الذي لا يعادي حق «التنظّم» لأي كان، خاصة وأنّها كانت تطمح للبقاء في الحكم طيلة فترة طويلة.

أما حاليًا، فإنّ الوضعية تغيرت نسبيًا، خاصة بعدما شنّ حزب التحرير هجومًا عنيفًا على الدستور الذي كان المجلس التأسيسي بصدد صياغته مما جعل السيد راشد الغنوشي يعلن أنّ «حزب التحرير بتونس مشبوه».[16] وحسب ما يبدو فإنّ بداية التوتّر كانت مع قبول حركة النهضة بالفصل الأول لدستور 1959. وتخليها عن إدراج الشريعة مصدرًا أساسيًا للتشريع.

2) مشروع فرع تونس لحزب التحرير وأدواته للتغيير: تونس جزء من دار الكفر

أ) مشروعه: إقامة الخلافة ودعوة اليسار والقوميين إلى التوبة

إنّ برنامج فرع تونس لا يختلف كثيرًا عن بقية الفروع السرية والعلنية الموجودة في بقية أنحاء العالم.

فاستراتيجيًا، تُعتبر تونس و»شمال إفريقيا» منطقة ارتكاز لاستئناف الحياة الإسلامية. إذ تمثل البلاد التونسية منذ 2011، بالنسبة إلى التنظيم العالمي لحزب التحرير منطقة «ارتكاز» لاستئناف الحياة الإسلامية. وذلك مرتبط بالعديد من العوامل، من بينها:

14 **جريدة التحرير**، الإثنين 6 رمضان 1436، الموافق ل 22 جوان 2015

15 **الفجر** (الناطق الرسمي باسم حركة 16أفريل 2011)

16 جريدة التونسية (النسخة الألكترونية) www.attounisia.com.tn-article-phd29/07-2012

- وجود حرية غير مسبوقة للنشاط والدعاية. ووجود سلطة ضعيفة، منذ 2011 إلى اليوم.

- وجود مدينة «القيروان» التي كانت أثناء الحكم الأموي منطقة ارتكاز للسيطرة على المغرب الأوسط والأقصى وجنوب أوروبّا.

- انهيار الدولة بليبيا ووجود فوضى غير مسبوقة يمكن أن توفّر ثروات طائلة للصحوة الإسلامية.

- امتلاك ليبيا والجزائر لثروات طائلة[17].

- مثّلت لهم مصر، بعد سقوط حسني مبارك وصعود الإسلاميين، جزءًا من شمال إفريقيا مؤهلًا ليكون قطعةً من هذه المنطقة.

أكّد حزب التحرير بتونس هذه الإستراتيجية في أدبياته. ومما ذكره «كان لابدّ من حركة إسلامية تفهم الإسلام وتعمل لاستئناف حياة إسلامية في أي قطر من الأقطار الإسلامية حتى يكون هذا القطر نقطة ابتداء تنبثق منها الدعوة الإسلامية..»[18].

وحسب ما يبدو فإنّ منظّري التنظيم العالمي يعتبرون تونس مهيأةً للعب هذا الدور، كما أكد ذلك الشعار المركزي للمؤتمر السنوي الرابع لحزب التحرير المنعقد بقصر الرياضة بالمنزه بالعاصمة التونسية يوم 13 جوان 2014 «شمال إفريقيا مرتكز لدولة كبرى»[19]. أما بالنسبة إلى الحركة السياسية المعنية باستئناف الحياة الإسلامية وقيادة الفتوحات من جديد فهي حزب التحرير. وهذا ما أكده محمد فاضل شطارة أحد قيادات فرع تونس بقوله في تصريح لجريدة التحرير «حزب التحرير هو الوحيد القادر حاليًا على قيادة الأمة الإسلامية»[20].

ومن الأهداف العاجلة لحزب التحرير لتحقيق هذه الغايات:

- إلغاء الدولة «الوطنية» بتونس وبقية دول شمال إفريقيا مثل الجزائر، المغرب ليبيا وموريتانيا، باعتبارها مبنية على فكرة غير إسلامية وهي «الوطنية»، كما يدّعي منظّرو هذا الحزب[21]، وهذا ما جعله يستميت في رفضه رفع الراية التونسية في اجتماعاته ومقرّاته.

---

17 **جريدة التحرير** 15 جوان 2015

18 **مفاهيم حزب التحرير**، مصدر مذكور سابقًا، ص 12

19 لقد كان هذا الشعار المركزي للمؤتمر كما بينت ذلك اللافتات والمنطويات الدعائية للحزب.

20 **جريدة التحرير**، 1 جوان 2015

21 **المصدر السابق نفسه**

* تطبيق مبدأ السيادة للشرع لا للأمّة. وعلى هذا الأساس فإنّه يعتبر المؤسسات المدنية بتونس، مثل المجلس التأسيسي (مجلس الشعب حاليًا) وكذلك الانتخابات والديمقراطية، «كفرًا» لأنّها تهدف إلى انتخابات مجلس تشريعي، يضرب سيادة الشرع.

ومن المبادئ الأخرى التي يسعى إلى تطبيقها:

* السلطان للأمة، وتنصيب خليفة واحد على المسلمين يكون له وحده حقّ تطبيق الأحكام الشرعية.

أما بعد بداية نظام الخلافة، فإنّ حزب التحرير بشّر التونسيين بإلغاء كل الأحزاب الليبرالية، الاشتراكية والقومية بتونس وبكل الدول العربية والإسلامية، وكذلك منظّمات المجتمع المدني مثل النقابات ومنظّمات حقوق الإنسان. وهذا ما أكده في أدبياته بتونس وبقية المناطق، لأنّها مبنية على «الكفر والضلال» وفق ما يدعي. وممّا يذكره بكل وضوح في هذا المجال «حزب التحرير يعتبر أنّ جميع الأديان غير الإسلام من يهودية ونصرانية، وجميع المبادئ من شيوعية واشتراكية رأسمالية هي أديان كفر ومبادئ كفر، وأنّ اليهود والنصارى كفار، وأنّ من يؤمن بالرأسمالية أو الشيوعية أو الاشتراكية فهو كافر. ويعتبر أنّ الدعوة إلى القومية والوثنية والإقليمية والطائفية والمذهبية يحرّمها الإسلام»[22].

إنّ هذا الجزء من مشروع حزب التحرير بتونس أكده أيضًا الناطق الرسمي لفرع تونس رضا بلحاج في سبتمبر 2014 بدعوته المعارضة اليسارية وخصوصًا الشيوعية إلى التوبة. ومما قاله «إلى اليسار ولا سيما الماركسي: الأصل أنّكم من هذه الأمة، أنتم ضحايا مرحلة الفراغ الرهيب عند غياب الإسلام عن الحكم، أنتم ضحايا هذا الوهم الفكري (المقصود الشيوعية والاشتراكية)، فلا تكابدوا وتعقدوا على أنفسكم التوبة. أصبح خطابكم رقعًا وتلفيقات بلا منهج. منهجكم الطبيعي هو التوبة والانخراط مجددًا في سياق الأمّة ..»[23]

إنّ هذا المطلب يعني أنّ اليساريين، بعد إعلان نظام الخلافة، سيكونون في خانة «المرتدّين». والشيء نفسه بالنسبة إلى القوميين والليبراليين لأنّهم يعتنقون أفكار كفر وتضليل كما أكدت ذلك العديد من مصادر حزب التحرير، فكل هذه المعطيات تؤكد بكل وضوح أنّ **مشروع حزب التحرير هو إقامة نظام تيوقراطي، يتناقض تمامًا مع دولة المواطنة والحرية** التي ناضل من أجلها التونسيون ومن بينهم اليساريّون والقومين والليبراليون. واليوم بعد 14 جانفي 2011، فإنّ حزب التحرير بتونس يدعوهم إلى التوبة قبل فوات الأوان، أي قبل إرساء نظام الخلافة بتونس وتطبيق الأحكام الشرعية. وبالرغم من كون رضا بلحاج أكد فقط على اليسار الماركسي في إطار تكتيكاته المرحلية، فإنّ أدبيّاته تعتبر كل من يسير على المنهج الليبرالي الاشتراكي القومي والوطني فهو كافر[24].

22 **منهج حزب التحرير في التغيير**، ص 27، مصدر مذكور سابقًا

23 **التحرير**، الاثنين 29 سبتمبر 2014، الموافق لـ05 من ذي الحجة 1435

24 **منهج حزب التحرير في التغيير**، مصدر مذكور سابق، ص 37

ومن نافلة القول التذكير بأنّ **فرع حزب التحرير بتونس** يروّج بالمساجد، وفي خيماته الدعوية «أنّ القعود عن إقامة دولة الخلافة معصية من أكبر المعاصي لأنّها قعود عن القيام بفرض من أهم فروض الإسلام، ولا يحق لمسلم من أن يبيت ليلتيْن وليس في عنقه بيعة»[25]. ويؤكد أيضًا أنّ التقصير أو القعود عن إقامة نظام الخلافة يُعتبر كفرًا مبنيّاً على العديد من المغالطات.

ب) أدوات فرع حزب التحرير بتونس للتغيير

إنّ أدواته للتغيير عديدة، من بينها الدعاية الكثيفة، اختراق المؤسسات الأمنية والعسكرية، العنف الرمزي والترهيب وتكوين جبهة إسلامية واسعة.

بالنسبة إلى الدعاية، يعتمد فرع حزب التحرير حاليًا بتونس على العديد من الوسائل لجمع الأنصار مثل سيطرته على إمامة العديد من المساجد[26]، مثل مسجد سيدي عبد الحميد بسوسة الذي أصبح رضا بلحاج الناطق الرسمي لحزب التحرير إمامًا له منذ 2011 بدون ترخيص [27]. ويعتمد أيضًا على الخيمات الدعوية [28] والمقالات الصحفية وعلى العديد من المواقع الالكترونية التي ينشر من خلالها مبادئه. وتتم الدعاية أيضًا من خلال ترويج كتابات بقية الفروع والحزب المركزي، فمثلاً حاليًا «مجلة الوعي» تجد رواجًا بالعديد من المدن التونسية، ويملك الحزب قدرات كبيرة جدًا على الدعاية الالكترونية، حيث توجد في مواقع كل الفروع، مثل فرع تونس، أبرز الكتابات والتنظيرات مثل كتب تقي الدين النبهاني وكتب مبسّطة مثل مفاهيم حزب التحرير، دستور، الخلافة.

أما بالنسبة إلى اختراق المؤسسة العسكرية التونسية والدعوة إلى الانقلابات، فقد برز هذا التوجه بكل وضوح من خلال دعوة القيادات الوسطى للجيش بتونس وبقية الدول العربية للتمرد ضد قياداتها. وهذه الدعوة غير سرّيّة بل علنية، كما أكدت ذلك جريدة التحرير الناطقة باسم فرع تونس في شهر أفريل 2015 من خلال مقالة مثيرة تحت عنوان «أمل الأمّة الإسلامية في جيوشها ...فلا تهينوها»[29]. وممّا ورد بالمقالة نفسها «طبيعة الجيوش تقوم على الطاعة العمياء وعلى التدرج في سلك الرتب العسكرية، ولطالما تغير واقع تلك الجيوش بتغير أحد الطرفين: إما بتغير الحاكم أو بتغيير القادة العسكريين، الأمل معقود بأن تتمكن الأمّة من خلع حكّامها وتضع في الجيوش قادة من جنس الأمّة وجنس عقيدتها، والأمل معقود في كثير من

25 **المصدر** السابق **نفسه**

26 بعد 14 جانفي 2011 برز ضعف الدولة على العديد من المستويات من بينها المجال الديني، حيث كان التنافس شديدًا بين حزب النهضة وبقية أحزاب الإسلام السياسي على اقتسام المساجد حيث احتلت النهضة المرتبة الأولى وفي المرتبة الثانية حِزْبَا التحرير وأنصار الشريعة

27 **جريدة التونسية** 27 أكتوبر 2015

28 نظم حزب التحرير بتونس المئات من الخيمات الدعوية في أغلب المدن التونسية بين 2011 و2014. قام فيها بالدعوة إلى مبادئه وتوزيع دستور الخلافة.

29 **التحرير الاثنين 24 جمادي** الآخرة 1436 الموافق ل 13أفريل 2015

المرؤوسين من تلك الجيوش من الضباط أهل الصلاح أن ينقلبوا على قادتهم الضالعين في الخيانة والعمالة، فتنقلب الجيوش بانقلاب حال قادتها..»[30].

إنّ هذه الشهادة، تؤكد مغالطات قادة حزب التحرير في تونس الذين يعلنون أنّهم يعتمدون على الوسائل السلمية للتغيير، بل بالعكس ما ورد في المقالة هو مشروع دموي يدعو القيادات الوسطى من الضباط إلى التمرّد على مرؤوسيهم وتغييرهم بآخرين يؤمنون بمشروع دولة الخلافة بعدما تقع الإطاحة بالرؤساء «الخونة» [31]على حد تعبير جريدة التحرير الناطق الرسمي باسم فرع تونس.

فهذه الشهادة غير سرّية وتبيّن بكل وضوح أنّ آلية الانقلابات العسكرية من أهم آليات التغيير التي يراهن عليها فرع تونس لحزب التحرير. وهذا طبيعيّ ما دام مناهضًا للتغيير الديمقراطي. وفي هذا السياق بالذات يندرج عمل حزب التحرير بتونس على اختراق المؤسسة العسكرية كما حدث في بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث تمت محاكمة العديد من الضباط الذين كانوا موالين لحزب التحرير.. ومما ذكره محمد الفاضل شطارة، مؤسس فرع تونس، حول هذه المسألة «إثر عودة محمد الجربى من ألمانيا (من العناصر المؤسِّسة)، تمكّن من ضمّ العديد من العسكريين إلى صفوف الحزب، حيث أصبحت القاعدة الجوية الخرّوبة بتونس، التي كان فيها الملازم الأول محمد البوعزيزي، والقاعدة الجوية سيدي أحمد ببنزرت ثكنات لمناصري حزب التحرير وشبابه»[32]. ومن القيادات العسكرية بقاعدة الخروبة التي انتمت للحزب حسب الشهادة نفسها، الملازم الطاهر العيادي والنقيب صالح الشريف[33]. وبالرغم من كون هذه الرواية مبالغًا فيها، خاصة فيما يخص سيطرة حزب التحرير على هاتين القاعدتين، فإنّ المحاكمات التي وقعت أكّدت جزءًا كبيرًا من الرواية.

إنّ هذا الاختراق الذي تم في بداية الثمانينات من القرن العشرين للمؤسسة العسكرية التونسية يؤكد ما ذهبنا إليه سابقًا من أنّ آلية اختراق المؤسسة العسكرية بتونس وبقية الدول من الوسائل المركزية التي يراهن عليها الحزب لخلق منطقة ارتكاز لإرساء نظام الخلافة. وهذا طبيعي ما دام هذا الحزب لا يؤمن بالتغيير عن طريق الانتخاب ويعتبر الديمقراطية كفرًا. ولا ننسى كذلك أنّ قدراته محدودة جدًّا للاعتماد على الشارع.

إنّ المراهنة على التسرب في الجيوش وعلى الانقلابات العسكرية، لا تهم فقط فرع تونس، بل هي جزء من إستراتيجية التنظيم العالمي وكل فروعه العلنية والسرية. ومما ذكرته مجلة الوعي الناطقة باسم فرع لبنان سنة 2013» حاليًا هناك قيادة سياسية هيّأتْ نفسها لقيادة عملية التغيير السياسية على أساس الإسلام،

30 **المصدر السابق نفسه**.

31 **المصدر السابق نفسه**.

32 **التحرير** (الصحيفة التي يصدرها فرع تونس منذ حصوله على التأشيرة سنة 2012)، 01 جوان 2015

33 المصدر السابق نفسه.

وهي حزب التحرير. وهناك الحاضنة الشعبية التي تطالب بالحكم بالإسلام، بقي أمر واحد وهو أن تحسم ثلة من أنصار الله في الجيوش بالقوة وحسن التخطيط أمْرَ وجود هذه الحالة الشاذة من تحكّم الغرب وعملائه من الحكّام في بلاد المسلمين..»[34] وهكذا فإنّ كل هذه المعطيات تؤكد أنّ مسالة المراهنة على التسرب إلى الجيوش والمراهنة على الانقلابات العسكرية آلية مركزية للتغيير لدى حزب التحرير وكل فروعه بالبلدان العربية والإسلامية من بينها تونس. ومما يؤكد هذا التوجه لدى التنظيم العالمي لحزب التحرير نداء ريم جعفر «الناشطة بفرع السودان» إلى الجيوش العربية للتمرد ومساعدة حزب التحرير على إرساء نظام الخلافة. ومما ورد فيه «إنّ الجيوش الحالية، ورغم كل السلبيات التي فيها، تبقى مكوّنة من أبناء المسلمين في معظمها. الأمر الطبيعي أن تكون لدينا ثقة بالقدرة على كسب ولاء الكثير من أهل القوة والنصرة. وإلى أهل القوة والنصرة نتوجه قائلين، متى تثورون؟ ...إلى متى تظلّون خدمًا للكفر وحراسًا لرموزه، انصروا حزب التحرير الذي ما انفك يدعوكم لعز الدنيا»[35]. وهكذا فإنّ كل هذه المعطيات تؤكد أنّ التنظيم العالمي لحزب التحرير ومختلف فروعه يعتمد الانقلابات العسكرية آليّةً مركزيةً للتغيير لديهم.

أما بالنسبة إلى العنف المادي، فهو يعتبر أيضًا جزءًا من آليات التغيير لديه والانقلابات العسكرية هي جزء من العنف المادي. ومما قاله السيد رضا بلحاج «سنقيم الخلافة سلمًا أو حربًا»[36]. يجيز أيضًا هذا الحزب حمل السلاح ضد الحاكم في دار الإسلام، فما بالك في دار الكفر ومما تذكره مصادر الحزب في هذا المجال «كما أنّ الشرع لم يكتف بالمحاسبة القولية للحاكم في دار الإسلام، إذا أعلن الكفر البواح، أي إذا حكم بأحكام الكفر، أو إذا سكت عن طغيان الكفر في البلاد، كأن يلغي الخليفة حد الزنا أو حد السرقة أو حد شارب الخمر..، بل إنّ الشرع قد جعل محاسبة الخليفة في هذه الحالة محاسبة بالسيف، فيجب قتاله، وإشهار السلاح في وجهه ومنازعته الحكم لإرجاعه عن الحكم بأحكام الكفر، فإن لم يرجع عن الحكم بأحكام الكفر يكون إشهار السلاح ومقاتلته لخلعه عن الحكم لإعادة وضع الأحكام الشرعية»[37]. وهذا الموقف تتم قراءته حسب وضعية كل دولة.

إنّ القراءة المتأنية لهذه المعطيات تؤكد لنا ما يلي: أنّ التنظيم العالمي لحزب التحرير وفرعه بتونس، يعتبران أنّ حكّام تونس سابقًا ومنذ 2011 إلى اليوم يحكمون بأحكام الكفر من خلال دستورهم الوضعي، مجلة الأحوال الشخصية، وبرلمانهم الحالي، وكذلك عدم تطبيق الحد على السارق وشاربي الخمر. وهذا ما يعني أيضًا أنّ كفرهم «بواحاً»[38]. وبالرغم من حذرهم الشديد وعدم تورطهم في عنف مادي، فإنّ مسألة

34 **مجلة الوعي** (الناطق الرسمي باسم فرع حزب التحرير بلبنان)، السنة الثامنة والعشرون، العدد، 317-319-320، 2013م، ص 5

35 ريم جعفر إبراهيم، **نداء إلى أهل القوة والمنعة: أين انتم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار؟**، مجلة الوعي، 242-343، رجب شعبان 1436هـ-أيار وحزيران 2015، ص ص 45- 46

36 **جريدة الشروق** التونسية 25 يونيو 2012

37 **منهج حزب التحرير في التغيير** (نسخة معتمدة)، المصدر نفسه المذكور سابقا، ص 13

38 **المصدر** السابق **نفسه**

الجهاد والحرب لإقامة الخلافة إحدى الآليات المهمة للتغيير. ويبرز ذلك بوضوح من خلال موقفهم مما يجري بسوريا، حيث ذكر الناطق الرسمي للحزب السيد رضا بلحاج في هذا السياق «إنّ كل أبناء الأمة يبحثون عن الجهاد ضد الاستعمار في العراق وسوريا التي تعيش الديكتاتورية، إنّ من يصف هذه الأعمال بأنّها شكل من أشكال الإرهاب فذلك من باب الفزّاعة التي تعتمدها الأنظمة للتغطية على أفعالهم»[39]. ولا ننسى أيضًا أنّ فرع سوريا لحزب التحرير من القوى الرافعة للسلاح ضمن لواء أنصار الخلافة وترفض أي مفاوضات، كما أكد بيان صادر عن هذا الحزب بتاريخ 2015/09/29.[40]

إنّ هذه المعلومات تؤكد بكل وضوح أنّ آلية العنف للتغيير وإرساء الخلافة جزء من وسائل الحزب للتغيير. ومساندة حزب التحرير للجهاد في سوريا تؤكد مرة أخرى أنّ العنف المسلّح جزء من آليات التغيير بتونس وبقية الأقطار. ولكن مسألة توقيتها بتونس مرتبطة بتحوّل الأوضاع.

أمّا على مستوى العنف الرمزي، فإنّ فرع حزب التحرير بتونس بوصفه جزءًا من التنظيم العالمي لحزب التحرير، يعتبر من أكثر أحزاب الإسلام السياسي التي تعتمد خطابًا تكفيريًا تجاه خصومه السياسيين وكذلك المجتمع، مما يوفر الأرضية المناسبة للعنف والإرهاب. فمثلاً ما نلاحظه من خلال منهج حزب التغيير والعديد من المصادر الأخرى أنّ منافسيه السياسيين، مثل الليبراليين، القوميين واليساريين كلهم «كفار»، بل وذهب إلى أكثر من ذلك، فقد اعتبر السيد رضا بلحاج السيد راشد الغنوشي «زنديقًا ومارقًا عن الدين»[41]. وهكذا فإنّ التكفير في مجتمع إسلامي يعتبر من أقسى أنواع العنف الذي يستعمله فرع تونس على نطاق واسع من أجل كسب مزيد من الأنصار.

أما بالنسبة إلى الآلية الأخيرة للتغيير بالنسبة إلى حزب التحرير بتونس فهي تكوين جبهة إسلامية واسعة للسيطرة على الحكم بتونس تتكوّن بالخصوص من الأحزاب المتشددة مثل أنصار الشريعة بتونس وقسم من القواعد السلفية لحركة النهضة الغاضب على سياساتها[42]. وفي هذا السياق شارك رضا بلحاج الناطق الرسمي باسم حزب التحرير في ملتقى أنصار الشريعة بالقيروان يوم 12 ماي 2012 قبل فترة قصيرة من اعتباره تنظيمًا إرهابيًا ومما قاله رضا بلحاج «إنّ هذا المشهد الذي نراه هو الصحوة الإسلامية التي قامت بما أنزل الله لأمّة موجودة وخلافة على منهاج النبوّة، لا نخاف أحدًا ولن نتزلّف للحكّام، طالما أنّنا ندعو لنصرة الإسلام»[43]

---

39 دعوات تونسية للقتال "الجهادي" على الفايسبوك وسط تغافل وزارة الداخلية، أفريكان مانجر، تونس 23-12-2012

40 بيان صادر عن المكتب الإعلامي بولاية سوريا، بتاريخ 15 من ذي الحجة 1436ه، 29-09-2015 رقم الإصدار 143-1436

41 www.attounisia.com.tn-artcle.phd,29/07-2012

42 يمكن الرجوع إلى: عبد المجيد الجمل، **ردود فعل أحزاب الإسلام السياسي بتونس تجاه دستور 2014، مؤمنون بلا حدود، مؤسسة دراسات وأبحاث، قسم الدين وقضايا المجتمع**

43 **منهج حزب الحرير في التغيير**، مصدر مذكور سابقًا، ص 10

إنّ هذا التحالف طبيعي لأنّ هذا القسم من مكوّنات الإسلام السياسي بتونس، يتقاطع معه على مستوى العديد من المبادئ مثل اعتباره أنّه لا حاكمية إلا لله، تطبيق الشريعة، ومناهضتهم للقوانين الوضعية.

3) حزب التحرير ومسألة تقويض الدول الوطنية

يعتبر فرع حزب التحرير بتونس على غرار بقية الفروع ببقية الدول العربية والإسلامية من أكثر أحزاب الإسلام السياسي بتونس معادة للدولة الوطنية بتونس وكل ما يرمز إليها.

لقد تأكد ذلك أثناء العديد من المناسبات. فمثلاً بمناسبة التظاهرات التي أقامها يوم 24 جانفي 2014 بتونس تحت عنوان «**نرفض دستور التأسيسي العلماني**»، رفعت العديد من الشعارات المناهضة للدولة الوطنية ورموزها مثل الراية الوطنية. ومن بين الشعارات التي وقع ترديدها «ارفع راية الرسول، الرايات الوطنية ستزول» ورفعوا أيضًا «رايتنا راية عكاظ والخلافة على الأبواب»[44]. مع العلم أنّ فرع حزب التحرير في تونس من الأحزاب القليلة التي لا ترفع في تظاهراتها الراية الوطنية بل فقط الراية السوداء ممّا ساهم في إثارة العديد من المشاكل مع المواطنين والعديد من الأحزاب. فمثلاً بمدينة المنستير يوم 27أكتوبر 2013 وقعت مشادّة بين العديد من المواطنين وأنصار حزب التحرير الذين كانوا يشرفون على خيمة دعوية، كما بينت ذلك جريدة الشروق الالكترونية «احتج عدد من المواطنين بمدينة المنستير على قيام أنصار حزب التحرير بنصب خيمة لهم قبالة السوق المركزية بالجهة دون رفع الراية الوطنية إلى جانب راية الحزب. وطالبهم المواطنون بإزالة الراية السوداء أو رفع الراية الوطنية إلى جانبها، لكن أنصار حزب التحرير رفضوا ذلك. وأمام تنامي عدد المحتجين اضطر أنصار الحزب إلى المغادرة»[45]

إنّ هذه الحادثة لم تكن معزولة، بل جدّت أحداث أخطر، منها **وضع عَلَمي حزب التحرير والقاعدة في شهر جانفي 2013 بقلب مدينة الرقاب** التابعة لولاية سيدي بوزيد، في ظل صمت معتمد الجهة المحسوب على حركة النهضة، مما جعل العديد من الأحزاب مثل الجبهة الشعبية، الحزب الجمهوري وبعض الأحزاب الأخرى بما في ذلك المساندة لحركة النهضة تقدّم عريضة لوكيل الجمهورية بسيدي بوزيد. ومما ورد فيها «نحن الممضين أسفله نحيطكم علمًا أنّ مدينة الرقاب تشهد منذ 2013/01/09 وضعية مريبة تتمثل في اعتداء بعض الأفراد على عَلَم البلاد بإنزاله لوضع رايتَيْ حزب التحرير والقاعدة بدله بساحة الشهداء بمركز المدينة دون أن تحرّك السلطة المحلية ساكنًا، علمًا أنّنا اجتمعنا بمعتمد الجهة يوم 2013 /01/12 في الغرض ووعد بإنزال الرايتين الغريبتين ولم يَفِ بوعده»[46]

44 www.httunis.info

45 www.alcchourouk.com 27/5-20113

46 https://www tunisia.sit.com/forum

يعتبر حزب التحرير بتونس على غرار السلفية الجهادية من المعادين قولاً وفعلًا للدولة وللهوية التونسية والقطرية بصفة عامة. وهذا ما يروّج له على نطاق واسع بالمساجد وبالصحافة. وفي هذا السياق، قامت جريدة حزب التحرير «فرع تونس» بالترويج لحملة «المكتب المركزي» لتنظيمهم العالمي التي كانت تحت عنوان «نعم لراية رسول الله ..لا لأعلام الاستعمار»[47] ومن العناوين البارزة لهذه الحملة «راية الخلافة توحّد، أعلام سايكس بيكو تفرّق»[48] ومن الرايات المصاحبة للعنوان راية البلاد التونسية، مصر والجزائر[49]. إنّ هذه الدعاية المناهضة للرايات القطرية مبنية على العديد من المغالطات التاريخية فمثلاً ما هي علاقة سايكس بيكو بالراية التونسية[50] والجزائرية أو المصرية؟

إنّ حزب التحرير بتونس يتقاطع مع السلفية الجهادية تنظيم القاعدة وداعش حاليًا، في معاداة «الوطنية التونسية» وكذلك مع قسم مهم من قواعد حركة النهضة ذات التوجه الإخواني وقياداتها [51] في معاداة الوطنية وكل ما يرمز إليها، لكن مع بعض الاختلافات، حيث يلاحظ حاليًا المواطن العادي وجود الراية التونسية إلى جانب راية حركة النهضة بمقراتها، على عكس حزب التحرير الذي يستميت في معاداة الراية التونسية.

ساهمت **دعاية أحزاب الإسلام السياسي ومن بينها حزب التحرير** وكذلك أنصار الشريعة المناهضة للوطنية وكل ما يرمز إليها في تعدد الاعتداءات ضد الراية الوطنية. ومن أبرزها **حادثة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمنوبة**، التي هزت الرأي العام بتونس. وتمثلت في صعود شاب سلفي يوم 7 مارس 2012 إلى باب الكلية ونزعه للعلم التونسي ووضعه مكانه علم الخلافة، لكن الطالبة خولة الرشيدي[52] التحقت به ومنعته بشجاعة من إتمام عمله، مما جعل منها بطلة وطنية، لأنّها بالرغم من تعرضها للعنف فإنّها استماتت في الدفاع عن الراية الوطنية. وعندما سألها أحد صحافيّي جريدة المغرب: هل فكّرْتِ في التراجع بعد أن تعرضت للتعنيف؟ أجابت بنخوة وطنية منقطعة النظير «لم أفكر في ذلك أبدًا، كان يغمرني الشعور بضرورة الدفاع عن العلم مهما كان الثمن»[53].

مثّلت حادثة كلية الآداب بمنوبة صدمة رهيبة بالنسبة إلى الشعب التونسي، وكشفت النقاب عن حقيقة مشاريع الإسلام السياسي، المعادي للهوية التونسية، من خلال اعتدائهم على «الراية» التي استشهد من أجلها آلاف التونسيين بين 1881 وجويلية 1961. وللردّ على ذلك، تم تنظيم مسيرات ضخمة في كل مناطق

47 **التحرير** 1436 الموافق ل 20 أفريل 2015، العدد 41

48 **المصدر** السابق **نفسه**

49 **المصدر السابق نفسه**.

50 يروّج حزب التحرير بتونس أنّ الراية التونسية على غرار بقية الرايات القطرية ظهرت نتيجة لمعاهدة سايكس بيكو سنة 1917، لكن الواقع مغاير تمامًا لذلك لأنّ الراية التونسية ظهرت منذ 1827، في إطار تشكل الهوية التونسية.

51 يقول السيد قطب أحد المهندسين للمشروع الإخواني بمصر والوطن العربي حول الرايات الوطنية "وطن المسلم الذي يحن إليه ليس قطعة وجنسية المسلم التي يعرّف بها ليست جنسية حكم، راية المسلم التي يعتز بها ويستشهد تحتها ليست راية قوم ".

52 **جريدة المغرب** 15 مارس 2012

53 **المصدر السابق نفسه**

البلاد. ومما ذكره الشاعر التقدمي الصغير أولاد أحمد بافتتاحية جريدة المغرب في مارس 2012 والتي كان عنوانها «عَلَمَة تونس» وهي عبارة عن رسالة إلى الطالبة خولة رشيدي «لم تبكيني صورة مثلما أبكتني صورة غلاف جريدة المغرب ليوم الخميس الثامن من مارس 2012 الموافق لليوم العالمي للمرأة، شاب ملتح يلف علم تونس ويعقده على سارية ويضع بدله خرقة قماش سوداء.. وشابة تحاول جذبه من يديه المتشابكتين علها تتمكن من إعادة النجمة إلى هلالها، والأبيض إلى أحمره.. ينزل الشاب، ليسلم منحنيًا على راشد الغنوشي، وعلى أعضاء المكتب السياسي لحركة النهضة، ثم على من ولاهم من حكومة «لكم الله»، معتذرًا عن فشل المهمة، تصعد خولة رشيدي وتقبّل علم تونس، ثم يطير في سماء الحرية والكرامة تحت تصفيق الشعب الثائر»[54]

II) حزب التحرير بتونس يناهض مسار الانتقال الديمقراطي: المظاهر والخلفيات

1) مظاهر المعاداة

أ) مناهضة المجلس التأسيسي ودستور 2014 وبوادر القطيعة مع حركة النهضة

شهدت البلاد التونسية، أحداثًا عديدة منذ بداية 2011. ولعل أبرزها، إجبار الرئيس زين العابدين بن علي (1987-2011)، من قبل قائد الأمن الرئاسي وتحت ضغط الشارع على مغادرة البلاد التونسية في اتجاه المملكة العربية السعودية. وقام الأمن الرئاسي بتنصيب محمد الغنوشي الوزير الأول لبن علي رئيسًا، ثم وقع تغييره بفؤاد المبزع رئيس البرلمان، وأصبح محمد الغنوشي وزيرًا أوّلَ.

إنّ حكومة محمد الغنوشي لم تتجاوز ثلاثة أشهر ووقع تغييرها بحكومة جديدة بقيادة الباجي قائد السبسي، التي قبلت بمطالب قسم من المعارضة مثل حركة النهضة والاتحاد العام التونسي للشغل وحزب العمال الشيوعي المتمثلة في انتخاب مجلس تأسيسي. وبالرغم من هذا التنازل فإنّ حكومة السيد الباجي قايد السبسي (مارس –ديسمبر 2011) واجهت معارضة شديدة من قبل أقصى اليسار وكذلك أقصى اليمين مثل حزب التحرير لكنها نجحت في **تنظيم انتخابات لمجلس تأسيسي، في أكتوبر 2011** وفازت فيها حركة النهضة بالأغلبية. وشكلت حكومة سُمّيت «بالترويكا».

إنّ هذه التطوّرات لم تكن محلّ إجماع، فمثلاً حزب التحرير كان ضد هذه الآلية للتغيير وبرز ذلك من خلال ما يلي:

54 **جريدة المغرب** 8 ماس 2012، العدد، 167

ـ رفض الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بقيادة رجل القانون عياض بن عاشور[55] **ومشروع المجلس التأسيسي**، كما أكدت ذلك العديد من الخطابات والبيانات لحزب التحرير فرع تونس. ومما ذكره بيان صادر في 1 أوت سبتمبر 2011، أي قبيل انتخابات المجلس التأسيسي بتونس بقليل «**أدستور ديمقراطي ونظام كفر أم دستور خلافة راشدة على منهاج النبوة**»[56]. إنّ هذا البيان يختزل بإيجاز شديد **موقف حزب التحرير** من **مسألة المجلس التأسيسي** والانتخابات الديمقراطية، حيث اعتبرها تتناقض مع الإسلام، وستفرز نظام كفر، لأنّه سيفرز دستورًا وضعيًا من قبل البشر، وهذا لا يتماشى مع فكرة «لا حاكمية إلا لله» التي تعتبر من الأسس المركزية لفكر حزب التحرير.

ومما أعلن عليه أيضًا بيان لهذا الفرع بمناسبة مؤتمر الخلافة في يونيو 2012 «خصمنا المجلس التأسيسي، نحملهم مسؤولياتهم فردًا، فردًا إن حكموا فينا وفي أبنائنا وفي أعراضنا بغير ما أنزل الله»[57]. ولقد برزت أيضًا هذه المعاداة من خلال تصريح السيد رضا بلحاج حول المجلس التأسيسي «نحن ضد فكرة المجلس التأسيسي والقانون الانتخابي الذي أعدته الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة فضيحة، فقد تم وضعه بطريقة تضمن لبعض الأطراف تقاسم الكعكة والسطو على إرادة الشعب، وللأسف فإنّ حركة النهضة انساقت في هذه اللعبة»[58].

إنّ حزب التحرير، بتونس كان من أكثر الأحزاب نشاطًا بالمساجد، ومن خلال العديد من الوقفات الاحتجاجية، بالعديد من مدن البلاد التونسية المناهضة للمجلس التأسيسي. وفي هذا الإطار أعلن السيد رضا بلحاج «**إنّ انتخابات التأسيسي مخالفة للإسلام وللديمقراطية**». ومن المفارقات أنّ حزبه المناهض للديمقراطية، ينتقد باسمها انتخابات المجلس، وبفضلها تحصّل على ترخيص للنشاط.

وبالرغم من هذه المواقف المبدئية **تجاه فكرة التأسيس** التي تتناقض وفق منهج حزب التحرير مع مسألة لا حاكمية إلا لله، فإنّ حزب التحرير ناور وراهن على الجناح المحافظ والسلفي داخل حركة النهضة، لإدراج الشريعة في الدستور. وهذا ما عبّر عنه رضا بلحاج بعدما بشّر السيد حمادي الجبالي بالخلافة السادسة، حيث علق بقناة التونسية عن هذا الموقف بقوله «إنّ موقفه يعبّر عن لحظة صدق مع النفس...»[59].

---

55 هيئة عمومية مستقلة، تم تكوينها عن طريق مرسوم رئاسي بتاريخ 18 فيفري 2011.وصدرت بالرائد الرسمي التونسي بتاريخ 1 مارس2011. ونص الفصل الثاني من مرسوم تكوينها "تتعهد الهيئة بالسهر على دراسة النصوص التشريعية بالتنظيم السياسي .واقتراح الاقتراحات الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي."، وتكونت من العديد من الأحزاب من بينها حركة النهضة وحركة الوطنيين الديمقراطيين، بينما قاطعها حزب العمال الشيوعي وحزب التحرير والتيارات القومية.

يمكن الرجوع إلى: عميرة علية الصغير، حفيظ طبابي وأساتذة آخرون، **الثورة في تونس من خلال الوثائق**، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية تونس 2012، ص 408

56 **حزب التحرير، تونس**، 1 رمضان 1432 ه، الموافق ل 01-08-2011، منشور بالوقع التالي، http: www.hizb-ut-tahrir.org

57 **جريدة الشروق 25** جوان 2015

58 **جريدة الشروق 12** سبتمبر 2012

59 جريدة المغرب.

وبالفعل فإنّ استراتيجيته كانت مبنيّة على التركيز على معاداة الأحزاب الليبرالية، اليسارية والقومية، حيث كان شعارهم «جبهة إسلامية ضد العلمانية». وحسب ما يبدو فإنّهم حصلوا على تطمينات بإدراج الشريعة، لكن ضغط المعارضة الديمقراطية وكذلك الدول الكبرى، جعل النهضة لا تدرج الشريعة في الدستور.

أما بالنسبة إلى معاداة دستور جوان 2014 الذي تمت صياغته من قِبَل أعضاء المجلس التأسيسي، فقد تم رفضه من قبل حزب التحرير وحلفائه من السلفيين، حيث قاموا بالعديد من المسيرات المناهضة للدستور ومن بينها مسيرات يوم 24 جانفي 2015 التي رفعوا فيها شعارات منددة به وتطالب بمواصلة الثورة وتطالب بإسقاطه. ومن بينها «يسقط الدستور العلماني، السيادة للقرآن والسُنّة..».[60]

إنّ مسألة مناهضة الدستور ورفضه، تعتبر مسألة طبيعية في كل الأنظمة الديمقراطية، لكن المسألة **تجاوزت الرفض، إلى التكفير**، كما أكدت ذلك الشعارات التي رفعها أنصار حزب التحرير يوم 24 جانفي 2014 أمام المسرح البلدي بقلب تونس العاصمة «دستور تونس الجديد عدو للإسلام والشريعة»[61] «الإسلام لا بديل، ارفضوا دستور الاستعمار وخذوا دستور الإسلام»[62]. مما ذكره أيضًا الناطق الرسمي باسم الحزب بالمناسبة نفسها «الدستور الجديد عدوان على الدولة الإسلامية والدين الإسلامي، إنّه أشد من العدوان العسكري، يمس بأعراض الناس وأموالهم وحياتهم»[63]

هذا الموقف المعادي للدستور، أكده أيضًا عبد الرؤوف المقدمي أحد قيادات حزب التحرير بتونس في اجتماع بولاية أريانة بشمال البلاد التونسية يوم 5 جانفي 2015 «إنّ الدستور الجديد ليس سوى مطية لتكريس استعمار القوى الأجنبية الأوروبية للشعب التونسي. إنّ القبول بالدستور الجديد وتطبيقه سيكون بمثابة سلب إرادة التونسي ونهب خيرات البلاد، يجب إرساء دولة الخلافة والاحتكام للشريعة دون سواها»[64].

لقد ساهمت هذه المواقف المكفّرة والمنددة بدستور 2014، في توتر علاقة حركة النهضة بحزب التحرير، والتي اتهمت الحزب بكونه مشبوهًا. وهذا ما صرح به السيد راشد الغنوشي لقناة الجزيرة على إثر قيام أنصار حزب التحرير بمسيرة أمام سفارة لندن بباريس في جانفي 2012، منددين بالدستور الجديد وبالديمقراطية. ومما قاله السيد راشد الغنوشي إثر ذلك «هؤلاء مشبوهون، ليس لهم فكر إسلامي مستنير. إنّ فكرهم متشدد وليس له أي أسس اجتهادية»[65]

---

60 **المصدر السابق نفسه.**

61 يمكن الرجوع إلى: عبد المجيد الجمل، **أحزاب الإسلام السياسي بتونس ودستور 2014**، مرجع مذكور سابقًا

62 assaharaa.net/archive/index

63 **المصدر السابق نفسه**

64 **الصريح** 6 جانفي 2011

65 www.youtube.com/watch, 23 fevrier2012

إنّ مواقف السيد راشد الغنوشي جعلت الناطق الرسمي باسم حزب التحرير يلجأ إلى سلاح التكفير تجاه السيد راشد الغنوشي ومما ذكره «الاختلاف يكون بين فقيه وفقيه وليس بين زنديق مارق عن الدين وفقيه»[66]

ب) مناهضة الدولة المدنية والديمقراطية والتبشير بفاشية[67] جديدة

يعتبر حزب التحرير بتونس من أكثر أحزاب الإسلام السياسي، المعترف بها قانونيًا، معاداةً لكل أشكال الدول المدنية، **مثل الأنظمة الجمهورية، الملكية الدستورية**. ولقد أعلن على ذلك في العديد من المناسبات منذ 2011 إلى اليوم. ومما ذكره بيان وُزّع بالمساجد التونسية في أوت 2011 «إنّ فكرة سيادة الشعب ضالة ومضللة، إنّ النظام الجمهوري حارب الإسلام والمسلمين ومزّق وحدتهم وشتّت شملهم»[68]

إنّ قادة حزب التحرير بتونس، أعلنوا أنّ النظام الديمقراطي «نظام كفر» وبالتالي دعوا إلى رفضه ومقاومته. وهذا ما أعلنه فرع حزب التحرير بتونس في اجتماع لأنصاره بمدينة الحمامات يوم 27 نوفمبر 2011. ومما ذُكر «إنّ الديمقراطية نظام كفر ليس لأنّه يقوم بانتخاب الحاكم، بل لأنّ الديمقراطية تجعل التشريع للبشر وليس لربّ العالين ..»[69]

إنّ مسألة معاداة حزب التحرير للنظام الجمهوري والديمقراطية، ثابت من ثوابت دعايتهم بتونس منذ 2014 إلى اليوم. ومما ذكره الأستاذ رضا بلحاج بمناسبة المؤتمر الذي نظّمه حزب التحرير بتونس يوم 24 يونيو 2012، في الذكرى الحادية والتسعين لهدم الخلافة الإسلامية نذكر:

- النظام الجمهوري كافر وسيادة الشعب مضللة[70]

- الديمقراطية والدولة الإسلامية من مخلّفات الاستعمار وتتنافى مع الإسلام[71]

انطلاقًا من هذه الشهادات يمكننا أن نستنتج أنّ حزب التحرير بتونس، بالرغم من كونه في أدبياته يعلن أنّه لا يتبنى التغيير العنيف، فإنّ هذه الشهادات تؤكد عكس ذلك، فاعتبار الديمقراطية كفرًا يعني أنّ مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع التونسي من يساريين وقوميين وإسلاميين معتدلين، الذين ناهضوا الاستبداد وناضلوا من أجل الحرية والديمقراطية، كانوا على باطل. وفي هذا السياق، فإنّ فرع تونس لحزب

---

66 **المصدر السابق نفسه**

67 Voir, Pierre Milza, De Versailles à Berlin, Masson, Paris 1990, p193

68 جريدة التونسية 19-08-2011

69 www.arakmia.com

70 **المصدر السابق نفسه**

71 **المصدر السابق نفسه**

التحرير بشّر بإقامة نظام فاشي جديد، بعد إقامة نظام الخلافة، حيث أعلن أن لا مكان في ظل هذا النظام لأحزاب مبنية على أفكار الكفر «مثل الوطنية، القومية، الليبرالية». ومما أعلنه دستور حزب التحرير إلغاء مجلة الأحوال الشخصية ومنع الاختلاط وإرجاع المرأة إلى المنزل[72]

ج) حزب التحرير يدعو إلى الثورة من جديد

برزت أيضًا مناهضة حزب التحرير للانتقال الديمقراطي بتونس من خلال عدم اعترافه بنتائج انتخابات أكتوبر ونوفمبر 2014 التي فاز فيها حزب نداء تونس ب 86 مقعدًا، محتلاً بذلك المرتبة الأولى، وفاز أيضًا بالانتخابات الرئاسية السيد الباجي قائد السبسي على حساب منافسه السيد المنصف المرزوقي المنتهية ولايته. وبالرغم من كون أغلب الأحزاب والملاحظين الدوليين، أقرّوا بأنّها انتخابات ديمقراطية بالرغم من بعض التجاوزات التي تخللتها، فإنّ أغلب الأحزاب اعترفت بشرعيتها ومن بينها حركة النهضة بتونس، التي هنّأت الباجي قائد السبسي وحزبه بالفوز.

برزت مناهضة حزب التحرير لنتائج الانتخابات من خلال دوره الفاعل في حملة «وينو البترول»[73]، وكان ذلك بالاشتراك مع العديد من الأحزاب الأخرى مثل «المؤتمر من أجل الجمهورية»، الحزب الذي كان يقوده السيد منصف المرزوقي المنهزم في انتخابات نوفمبر 2015.

ومما ذكره السيد رضا بلحاج الناطق الرسمي لحزب التحرير حول هذه المسألة «إنّ المعادلة قد تغيّرت وتجاوزت الخديعة الكبرى للحوار الوطني للتوافق والإجماع يمكن أن نقول إنّ الشارع بدأ يصلح ما أفسده تجّار السياسة»[74].

وبالفعل فإنّ حزب التحرير يعتبر من أبرز الرافضين لانتخابات 2014 ونتائجها. ويُحمّل قيادات النهضة المسؤولية عما حدث. ولقد استغل أيضًا أحداث بعض المساجد وخاصة بصفاقس[75] بين أواخر أكتوبر ونوفمبر 2015، ليشنّ حملة تكفير ضد الحكومة ويطالب بالثورة ضدها لإسقاطها. ومما ذكره في بيان له هذه المسألة «يجب على المسلمين في أرض عقبة بن نافع أن يدركوا أنّ ثروتهم قد سرقت منهم من قِبَل العلمانيين، يجب عليهم أن يفهموا أنّ تغيير الحكومات والمنفّذين لسياسات الغرب الصليبي في البلاد

72 مما نص عليه الفصل 108 من دستور الخلافة لحزب التحرير "الأصل في المرأة أنّها أمّ وربّة بيت". أما الفصل 109 "الأصل أن ينفصل الرجال عن النساء. ولا يجتمعون إلاّ لحاجة يقرّها الشرع ..كالحجّ والبيع".

يمكن الرجوع إلى، تقي الدين النبهاني، **نظام الإسلام**، من منشورات حزب التحرير، الطبعة السادسة، 1422 ه، 2001، ص 113

73 **جريدة التحرير 08** –جوان 2015

74 **جريدة التحرير، 08**-جوان 2015

75 اندلعت هذه الأحداث إثر إعلان وزير الشؤون الدينية بتونس في أكتوبر 2015 عن تغيير عدة أيمّة مساجد بتهمة التطرف والتكفير. ومن بينهم الإمام رضا الجوادي بجامع اللخمي بصفاقس المعروف بولائه لحركة النهضة وبتهجمه على الاتحاد العام التونسي للشغل. وهذا ما جعل أنصار النهضة ومن يدور في فلكهم يرفضون قرار العزل. واستغل حزب التحرير بتونس هذا الحدث لينادي بالثورة لحماية الإسلام من "العلمانيين" حسب زعمه.

لن يغير من حالهم شيئًا. ولذا وجب عليهم مواصلة ثورتهم وذلك بقلع النظام العلماني، يجب عليهم المطالبة بإقامة نظام الخلافة»[76].

وهكذا فإنّ فرع حزب التحرير من خلال دعوته إلى الثورة من جديد لإرساء نظام الخلافة، فإنّه **يعتبر من ألدّ أعداء الانتقال الديمقراطي**، لأنّه بغضّ النظر عن أداء الحكومة الجديدة المنبثقة عن انتخابات 2014 فإنّ الآلية الوحيدة للتغيير لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي لا تكون إلا بالالتزام بالدستور الذي يعتبر أنّ التغيير لا يكون إلاّ عن طريق الانتخابات. ولكن حزب التحرير بتونس يرفض ذلك ما دام لا يؤمن بالانتخابات آليةً من آليات التغيير بتونس.

2) خلفيات مواقف حزب التحرير بتونس

أ) معاداة الوطنية والرايات جزء من الأسس الفكرية لحزب التحرير

إنّ استماتة حزب التحرير بتونس في معاداة الوطنية وكذلك رموزها مثل الرايات مرتبط بالأسس الفكرية التي ينهل منها منظّرو هذا الحزب، وهي كتابات السيد تقي الدين النبهاني الذي يعتبر «أنّ الوطنية والقومية» من الأفكار المضللة ويقول أيضًا بأنّها «رابطة فاسدة»، وهو يتقاطع في هذا المجال مع السيد قطب المهندس الأساسي لفكر الإخوان بمصر. وانطلاقًا من هذا المبدأ، فإنّ كل فروع حزب التحرير بالعالم العربي والإسلامي، تناهض بشدة الدول الوطنية ولا تحمل راياتها بل لا ترى حرجًا في تدنيسها. وهذا ما أعلن عنه رضا بلحاج الناطق الرسمي باسم حزب التحرير بتونس بعد حادثة العلم التي هزت الرأي العام بتونس، حيث قال «**لا يجب المزايدة على راية الرسول**». وهذا يعني مساندته للسلفي الذي حاول إنزال الراية من أعلى باب كلية الآداب ليضع مكانه العلم الأسود.

وانطلاقًا من هذا الموقف المبني على معاداة الفكرة الوطنية التي بُنِيتْ عليها الدول الحديثة، فإنّ منظري حزب التحرير مثل تقي الدين النبهاني والقيادات الحالية للتنظيم العالمي وكذلك فرع تونس، تعادي بشدة الرايات الوطنية وتستميت في عدم رفعها معللة ذلك بأنّها رايات سايكس بيكو[77]. وهذا الموقف مبني **على مغالطات تاريخية كبيرة وذلك للأسباب التالية**:

- أغلب الرايات القطرية الحالية ليس لها أي علاقة بسياكس بيكو، فمثلاً **الراية التونسية الحالية** تعود نشأتها إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فعلى إثر تدمير القوات الروسية لسفن تونسية كانت تحمل

76 www.ht.tunisie.info

77 سايكس بيكو: اتفاق سري تم توقيعه يوم 16 ماي 1916 من قبل مارك سايكس عن الحكومة الانجليزية وجورج بيكو عن الحكومة الفرنسية، حيث اتفقا على تقسيم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية بسوريا –لبنان، فلسطين والعراق بين فرنسا وانجلترا، مع نهاية الحرب وتم نشر هذا الاتفاق من قبل روسيا بعد ثورة أكتوبر 1917

«الراية العثمانية» أثناء معركة «نفارين» **قرر حسين باي الثاني الحسيني** إحداث راية خاصة بتونس. وتم ذلك بين 1831 و1835 [78]. أما استعمالها رسميًا فقد تم في **عهد أحمد باي الحسيني** الذي كان من أكثر البايات الذين دافعوا على «التونسة» مع العلم أنّ هذه الراية تتشابه كثيرًا مع الراية العثمانية. ودافع عليها بقوة كل رموز التحرر الوطني بتونس ومن بينهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي. وتم إقرارها من قبل دستور 1 جوان 1959. ولا ننسى أيضًا أنّه منذ العهد الفاطمي بتونس (909م-1171)، تعددت الرايات للحكومات المتعاقبة ولم تكن بينها أيّ راية سوداء.

أما بالنسبة إلى الراية الجزائرية الحالية فتعود إلى سنة 1954، حيث شكّل حزب الشعب الجزائري، لجنة لتكوين راية تكون حافزًا لشحذ الهمم في مقاومة الفرنسيين. ولقد استلهمت اللجنة تصميم العلم الحالي من الراية التي استعملها الأمير عبد القادر في مقاومته للاستعمار الإمبريالي الفرنسي. والشيء نفس بالنسبة إلى أغلب الرايات القطرية. وهذا ما يؤكد المغالطات التي يروّجها حاليًا حزب التحرير بتونس حول الرايات التي جعلها نتيجة لسايكس بيكو.

أما المغالطة الأخرى التي يروّج لها حزب التحرير من خلال إعلانها أنّ راية «العقاب» السوداء راية الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وبالتالي راية الإسلام ولكن الواقع مغاير، فهي تعود إلى فترة **الجاهلية وتواصل استعمالها أثناء الفترة الإسلامية**. ومما قاله ابن عبد ربه في «العقد الفريد» حول هذه المسألة «فكان من هاشم: العباس بن عبد المطلب، يسقي الحجيج في الجاهلية، وبقي له ذلك في الإسلام. ومن بني أمية: أبو سفيان بن حرب، **كانت عنده العقاب راية قريش**، كانت عند رجل أخرجها إذا حميت الحرب، فإذا اجتمعت قريش على رجل أعطوه العقاب، وإذا لم يجتمعوا رأّسوا صاحبها فقدّموه». وهذا يعني أنّ راية «**العقاب» كانت في الجاهلية لقريش**، ولم تكن ابتداعًا جديدًا للرسول صلى الله عليه وسلم، وتواصل استعمالها في فترة الإسلام، مع إضافة معطيات قليلة، حيث تمت أسلمتها. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الراية في هذه الفترة لم تكن ترمز إلى الدولة الحديثة والسيادة لأنّها لم تتبلور بعد.

ب) الحاكمية لله ومعاداة الدولة المدنية والنظام الديمقراطي

أما بالنسبة إلى الديمقراطية، فإنّ رفضها مرتبط بمسألة «الحاكمية»، التي باسمها قتل الخوارج عليَّ بن أبي طالب. أما اليوم، فإنّ أحزاب الإسلام السياسي بتونس ومن بينها حزب التحرير، قاطعت انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011 والانتخابات البرلمانية سنة 2014 تحت شعار «لا حاكمية» إلا لله. ومما قاله السيد رضا بلحاج بمناسبة انتخابات 2014 «الديمقراطية هي أولاً فصل الدين عن الحياة أي عن الدولة رد الأمر كله للإنسان لا للوحي وهي ثانيًا اختيار من يطبق هذا الفصل....»[79]. ومسألة الحاكمية يعتبرها التنظيم

78 Collectif, Le Drapeau tunisien, éd.Alif, tunis, 2006, p 16

79 **التحرير** 29 سبتمبر 2014

العالمي لحزب التحرير مسألة مركزية في برنامجه. ومما ذكره أحمد محمود أحد الناشطين بحزب التحرير «القضية المركزية والمحورية للمسلم هي قضية الإسلام وحاكمية الشرع...»[80]

ج) مغالطات حزب التحرير في «تقديس» نظام الخلافة

إنّ فرع حزب التحرير بتونس يروج في المساجد أنّ مسألة «القعود» عن إقامة نظام الخلافة «معصية» والعمل على إقامتها «فرض من فروض الإسلام».[81] وبالإضافة إلى ذلك فإنّه يسيّج تجربة الخلافة منذ بداية حكم الخليفة الأول أبي بكر (إلى نهاية فترة حكم العثمانيين) بهالة قدسية كبيرة [82]. ويعتمد في ذلك على موقف المنظّر الأساسي للتنظيم العالمي السيد تقي الدين النبهاني الذي يقول في هذا السياق «إنّ المسلمين طبقوا الإسلام وحده في جميع العصور منذ أن وصل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة حتى سنة 1336 هجرية أي 1918ميلادية، حين سقطت آخر دولة إسلامية على يد الاستعمار»[83]

وانطلاقًا من هذا الموقف، فإنّ ما يطالب بإحيائه هو نظام الخلافة منذ نشأتها إلى سنة 1918 تاريخ استسلام الدولة العثمانية وإمضائها لمعاهدة مودروس، الإمبراطورية التي أعلنت من خلالها عن هزيمتها واستسلامها أمام إنجلترا وحلفائها. وفي هذا السياق، فإنّ ما يروج له فرع حزب التحرير بتونس وبعض الأحزاب السلفية من كون نظام الخلافة موجود بالقرآن أو في الحديث تنقصه الدقة والموضوعية التاريخية للأسباب التالية:

- أكدت العديد من المصادر وكذلك الصراعات الدموية أنّ هذه التجربة بشرية. ومما قاله **ابن هشام في «السيرة النبوية»** «ثم إنّه بلغني أنّ فلانًا قال: والله لو قد مات عمر بن الخطاب لقد بايعت فلانًا، فلا يغرن امرأً أن يقول إنّ بيعة أبي بكر كانت فلتة فتمّت وإنّها كانت كذلك، وليس فيكم من تنقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر، فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فإنّه لا بيعة له»[84]، فهذا النقد المبكر لآليات انتقال السلطة أثناء فترة الإسلام المبكر تبين أنّها بشرية بامتياز، بل يذهب البعض إلى أنّ جزءًا منها شبيه بما كان يحدث بالقبائل العربية قبل الإسلام، كما حدث في خلافة أبي بكر.

80 مجلة الوعي، كانون الثاني "شباط" 2012

81 تقي الدين النبهاني، **نظام الإسلام**، من منشورات حزب التحرير، مصدر مذكور سابقًا ص 47

82 يمكن الرجوع إلى: محمد بنتاجة، **وهم الخلافة الإسلامية، رؤية نقدية للمرجعية الكلاسيكية حول نظرية الخلافة الراشدة في التجربة السياسية - للإسلام**، مؤسسة دراسات وأبحاث، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015

83 تقي الدين **النبهاني، نظام الإسلام**، المصدر نفسه المذكور سابقًا، ص 44

84 **ابن هشام، السيرة النبوية مصدر مذكور سابقا**، ج 4، ص 309

إنّ تجربة نظام الخلافة منذ سنة 623 من تاريخ وفاة الرسول الأعظم إلى سنة 1924، تجربة بالرغم من إيجابيتها العديدة فإنّ العنف الدموي والانفراد بالسلطة، تؤكد أنّها بشرية وغير مقدسة. ومن مظاهر العنف أثناء تجربة الخلافة، نذكر:

- تجربة حكم الخليفة الأول أبي بكر (632-636 م) بدأت بصراع شديد بين الأنصار والمهاجرين بسقيفة بني ساعدة، حيث تشبّث قسم من الأنصار بقيادة الصحابي الجليل سعد بن عبادة بحق الأنصار في الخلافة، بينما أصرّ المهاجرون على كونه من حق القرشيين، وكان من أهمهم عمر بن الخطاب الذي مارس عنفًا لفظيًا شديدًا ضد سعد بن عبادة، كما أكد ذلك العديد من الثقات المسلمين. ومما رواه مثلًا الطبري نذكر «قال هشام عن أبي مخنف، قال عبد الله بن عبد الرحمان: فأقبل الناس من كل جانب يبايعون أبا بكر، وكادوا يطأون سعد بن عبادة. فقال الناس من أصحاب سعد: اتقوا الله، فقال عمر اقتلوه قتله الله وقال: هممت أن أطأك حتى تنضدّ عضدك، فأخذ سعد بلحية عمر فقال له والله لو حصصت منه شعرة ما رجعت وفي فيك واضحة»[85].

إنّ هذا العنف والاستبداد رافق كل فترات فترة الخلافة بدرجات متفاوتة. ومما قاله الخليفة عثمان للمسلمين بالمنبر بعدما بدأت بوادر التمرد على فترة حكم عمر بن الخطاب «عبتم علي ما أقررتم لابن الخطاب بمثله، لكنه وطئكم برجله وضربكم بيده وقمعكم بلسانه، فدنتم له على ما أحببتم وكرهتم، ولنت لكم وكففت يدي ولساني عنكم، فاجترأتم عليّ»[86]

إنّ ما ذكره ابن الأثير ذكرته العديد من المصادر الموثوق فيها مثل تاريخ الطبري، فكلّها شهادات تؤكد بالفعل أنّ تجربة عمر بالرغم من إيجابياتها العديدة فهي ليست مقدسة وتخلّلتها سلبيات عديدة لا تجعل منها أنموذجًا مقدسًا ولانعتبر أنّ أي بديل آخر مرفوض وننعته بالكفر وخاصة البديل الديمقراطي.

إنّ هذا العنف تواصل بأكثر ضراوة حين بلغ حدّ قتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان الذي قدّم خدمات جليلة للإسلام، لكن فترة حكمه تخللتها العديد من التجاوزات وهذا طبيعي باعتباره حكمًا بشريًا. ومما ذكره ثقات المسلمين حول هذه الأخطاء، نذكر:

- تعيين العديد من أفراد عائلته ولاة قاموا بالعديد من التجاوزات، مما جعل المسلمين بالأمصار يستاؤون من هذه السياسة ويهاجمون الخليفة عثمان بشدة ويقومون بقتله سنة 656 م بطريقة فظيعة. مما ذكره ابن

85 أبو جعفر **جرير بن محمد الطبري**، **تاريخ الطبري**، دار صادر، بيروت المجلد الثاني، ص 516

86 عزالدين بن أبي الحسن علي ابن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (المعروف بابن الأثير)الكامل في التاريخ، الجزء الثالث، دار المعرفة بيروت لبنان، ص 129

الأثير حول هذه المسألة ما قام به محمد بن عمر بن الخطاب «فأخذ محمد لحيته وقال: أخزاك الله يا نَعْثَل. فقال: لستُ بنعثل ولكني عثمان وأمير المؤمنين»[87].

- بالإضافة إلى ذلك، فإنّ فترة حكم الخليفة الثالث عثمان أعلنت عن بوادر تحوّل نظام الخلافة إلى «حكم تيوقراطي» ومما قاله الخليفة الثالث عثمان بن عفان عندما طلب منه الوفد المصري الاستقالة «هذا سربال سربلني به الله»[88]

- أما طريقة قتل الخليفة الثالث عثمان من قبل المسلمين وهو يصلي فكانت فظيعةً جدًا، كما أكد ذلك الطبري وابن هشام. وتم أيضًا قتل الخليفة الرابع علي بن أبي طالب من قبل أبي ملجم سنة 660 م.

وهكذا فإنّ كل هذه المعطيات التي أجمع حولها العديد من المؤرخين المسلمين بأنّ تجربة الخلافة تجربة بشرية تخللتها العديد من السلبيات، لا تجعل منها حاليًا أنموذجًا تقع الدعوة إلى إعادة إحيائه.

أما بالنسبة إلى تأكيد منظّري حزب التحرير بكونها تمت الإشارة إليها في القرآن فإنّها تنقصها الدقة والموضوعيّة. ومما يذكره السيد محمد الطالبي الباحث التونسي في التاريخ الإسلامي: «الخلافة غير موجودة في القرآن وهي قضية سياسية بامتياز»[89].أما بالنسبة إلى الشريعة فهو يؤكد أنّها أكبر معرقل للحرية وللديمقراطية. ومما قاله «لابدّ أن تحرّم الدولة تدريس الشريعة في المناهج والبرامج التعليمية لأنّها تتناقض مع الحرية وكل شيء فيها إجرامي»[90]

الخاتمة:

لقد قمنا بهذه الدراسة، بالاعتماد على مصادر فرع تونس لحزب التحرير بتونس وكذلك بعض مصادر التنظيم العالمي، وتوصّلنا إلى **النتائج التالية**:

يعتبر فرع حزب التحرير بتونس من أكثر أحزاب الإسلام الإسلامي وضوحًا في مشاريعه المعادية للحرية والانتقال الديمقراطي. ويعتبر أيضًا من أكثر الأحزاب معاداةً للدول المبنية على أساس «الوطنية»، **التي يعتبرها كفرًا ويركّز في دعايته على ضرب هذا المقوّم الأساسي لوحدة الدول الحديثة**. وبرز ذلك بوضوح من خلال عدم احترامه للرايات الوطنية واعتبارها «رايات كفر» وكذلك هي رايات سايكس بيكو، مع العلم أنّ ما يروّجه حول الرايات مبني على العديد من المغالطات. والدليل على ذلك أن أغلب الرايات مثل

87 **المصدر السابق نفسه**، ص 153
88 **المصدر السابق نفسه، ص 156**
89 **جريدة التونسية** 25 أفريل 2015
90 جريدة الجمهورية 17 مارس 2015

رايات الجمهورية التونسية والجزائر ومصر والمغرب الأقصى وأغلب الدول العربية ليس لها أي علاقة بسايكس بيكو. وهي رايات ضحّى من أجلها مئات الآلاف بالدول السابقة الذكر.

أما على مستوى **مشروعه بتونس ومنطقة شمال إفريقيا**، فهو يعتبرها منطقة ارتكاز لإحياء نظام الخلافة انطلاقاً من تونس وإن أمكن كامل منطقة شمال إفريقيا. ومن بين الأهداف التي يسعى إليها بعد الوصول إلى السلطة إلغاء دستور 2014. وفرض دستور الخلافة ومنع الليبراليين واليساريين والقوميين من النشاط لأنّ أحزابهم مبنية على أسس غير إسلامية. والشيء نفسه بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني، بل ذهب إلى أكثر من ذلك، حيث بشّر مختلف هذه الأطياف بتطبيق حكم الردة على كل من لا يقبل التوبة والخصوص الشيوعيين منهم، كما أكد على ذلك رضا بلحاج الناطق الرسمي باسم هذا الحزب.

أما بالنسبة إلى آليات التغيير بالنسبة إلى هذا الحزب فهي عديدة ومن بينها الدعاية الكثيفة لدولة الخلافة لخلق رأي عام مساند لتونس. ويعتمد أيضًا على **التسرب إلى المؤسسات العسكرية** لإقناعها بضرورة **الانقلاب على قادتها كما بينت ذلك جريدة حزب التحرير بتونس**. وهذه الآلية تعتبر من أبرز أشكال العنف المادي. وفي هذا السياق تمت محاكمة العديد من قادة حزب التحرير بتونس في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. ومن الآليات الأخرى التي يعتمدها أيضًا نذكر العنف الرمزي مثل التكفير، حيث تعجّ كتاباته عجًا بهذا الخطاب، ولعل دعوته لليساريين للتوبة أكبر مظهر للتكفير.

أما بالنسبة إلى مسار الانتقال الديمقراطي، فإنّ معاداته لهذا المسار، برزت من خلال ما يلي مقاطعته لانتخابات 2011 و2014. ومن خلال تبرّئه أيضًا من المجلس التأسيسي (2011-2014) بتونس وكذلك للبرلمان الذي أفرزته انتخابات أكتوبر 2014. وبرزت أيضًا معاداته للانتقال الديمقراطي من خلال مناهضته لدستور 2014 الذي اعتبره «دستورًا علمانيًا كافرًا» ولقد اعتبر أيضًا أنّ ديمقراطية المجتمع المدني، كلها مناهضة للإسلام. والشيء نفسه بالنسبة إلى الاشتراكية والليبرالية والقومية كما أكدت ذلك أغلب مصادر حزب التحرير.

لقد اعتمد حزب التحرير في ترويجه لنظام الخلافة، ومعاداته للدولة الوطنية ورموزها على العديد من المغالطات ومن بينها تسييج هذه التجربة بقدسية غير تاريخية، بينما الواقع مغاير لذلك، فهي تجربة بشرية شابتها سلبيات عديدة من بينها قتل ثلاثة خلفاء من مجموع أربعة أثناء فترة الخلافة الراشدة. أما **الخلافة العثمانية، فقد قادت العالم العربي والإسلامي إلى انهيار اقتصادي وفكري غير مسبوق**، فكلّ الشعوب التي كانت تحت سيطرتها كانت نهايتها تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي. بينما قادت الدول القومية الغربية شعوبها منذ القرن السادس عشر إلى 1919 إلى ثورة فكرية Renaissance وإلى ثلاث ثورات صناعية.

وأخيرًا يمكننا الإقرار بأنّ الانتقال الديمقراطي حاليًا بتونس، يواجه العديد من العراقيل. ومن أبرزها **أحزاب الإسلام السياسي وعلى رأسها حزب التحرير** فرع تونس، لأنّها تريد إجهاض حلم أجيال كثيرة ناضلت من أجل الديمقراطية والحرية السياسية والاجتماعية طيلة العشرات من السنين، لتجد نفسها في مواجهة ردّة سياسية، من خلال مطالبة أحزاب الإسلام السياسي بالخلافة وتطبيق الشريعة، مما يعني تطبيق أحكام الردّة وإدخال تونس في حرب أهلية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1) الصحف والمجلات

أ) الصحف

- جريدة التحرير، (الناطق الرسمي باسم فرع تونس)، 16 أفريل 2011
- جريدة التحرير، 26 أفريل 2011
- جريدة الفجر (الناطقة الرسمية باسم حركة النهضة)، 16 أفريل 2011
- جريدة الشروق التونسية 25 يونيو 2012
- جريدة المغرب 1يوليو 2014
- جريدة المغرب 27 نوفمبر 2011
- جريدة التحرير 29 سبتمبر 2014
- التحرير 29 سبتمبر 2014
- التحرير 13 أفريل 2015
- التحرير 1 جوان 2015
- التحرير 15 جوان 2015
- جريدة التحرير 12 جوان 2015
- التحرير 29 سبتمبر 2014
- جريدة الصباح التونسية، 20 جوان 2015
- جريدة الصباح التونسية 20 أفريل 2015
- جريدة التونسية 27 أكتوبر 2015
- جريدة التحرير 26 أكتوبر 2015
- جريدة الجمهورية 17 مارس 2017

ب) المجلات

- الوعي (الناطق الرسمي باسم حزب التحرير، ولاية سوريا)، عدد 313، السنة السابعة والعشرون، صفر الخير 1434هـ-كانون الثاني 2013م.
- الوعي السنة السابعة والعشرون ربيع الأول 1434هـ –كانون الثاني /شباط 2013م
- الوعي العدد 317، السنة السابعة والعشرون جمادي الآخرة 1414
- الوعي، العدد، 317-319-320، 2013 م
- الوعي عدد 342-343، رجب وشعبان 1336هـ وأيار وحزيران 2015

ج) المجلات، الصحف والمواقع الإلكترونية

- www.ht.ttunisie.info
- www.alchourouk.com 27/5-2013
- Assaraa.net/archive index
- www.youtube.com/watch 32 fevrier2015

- www.arakmia.com
- https://www.youtube.com/user/tunisie
- RT Arabic.com

د) الكتب

- أبو جعفر جرير بن محمد الطبري، **تاريخ الطبري**، المجلد الثاني دار المعرفة، بيروت لبنان، 2003
- عزالدين بن أبي الحسن علي بن أبي الكرم، بن محمد الشيباني (المعروف بابن الأثير)، **الكامل في التاريخ**، الجزء الثالث، دار المعرفة بيروت لبنان، 2002
- عبد النبي زلوم، **نظام الحكم في الإسلام**، منشورات حزب التحرير، 1953
- تقي الدين النبهاني، نظام الإسلام، من منشورات حزب التحرير، الطبعة السادسة (نسخة معتمدة)، 1422 ه2001-م
- **منهج حزب التحرير في التغيير** (نسخة معتمدة)، دار الطباعة للنشر، ص. ب 135190، بيروت لبنان، كانون الأول، طبعة ثانية للنشر، تشرين الأول 2009
- **مفاهيم حزب التحرير** (منشورات حزب التحرير)، دار الطباعة للنشر بيروت لبنان، الطبعة السادسة، 1421هـ، 2001م
- **حزب التحرير**، (من منشورات حزب التحرير) دار الأمة للطباعة والنشر، دار الأمة للطباعة والنشر، طبعة ثانية معتمدة، ربيع الأول 2010
- **الخلافة** (من منشورات حزب التحرير).

ثانيا: المراجع

1) باللغة العربية

- محمد بنتاجة، **وهم الخلافة الإسلامية**، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015
- عبد المجيد الجمل، **ردود فعل أحزاب الإسلام السياسي بتونس تجاه دستور 20014**، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث 2015. (محكّم).
- عبد المجيد الجمل، **تزايد العنف بتونس، المظاهر والخلفيات**، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2014 (عامّ).
- عبد المجيد الجمل، **هل يمكن إعادة إنتاج التجربة التركية بتونس؟**، مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة (بحث محكّم)نوفمبر 2015
- عادل الطاهري، **الخلافة بين المثال والواقع**: رصد المفارقات، مؤمنون بلا حدود، مؤسسة دراسات وأبحاث، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، 2001

2) باللغات الفرنسية والانجليزية

- Collectif, **Le Drapeau tunisien**, éd. Alif, Tunis, 2006
- Pierre Charles Lux-Würm, **Les Drapeaux de l'islam**: de Mohamet à nos jours, éd .Buchet-Chastel, Paris, 2001
- Pierre Milza, **De Versailles à Berlin**, Masson, Paris, 1990

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016

All rights reserved © 2016